

الشروق

إخبارية وطنية

رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

الخميس 08 أبريل 2010 م ■ الموافق 23 ربيع الثاني 1431 هـ ■ العدد 2898 ■ الجزائر، 10 دج ■

أكثر من 32 ألف لتر تدخل الجزائر سنويا

مخابر سرية تستخدم السلأف الكيميائية لصنع المتفجرات

ممثّل المكتب الدولي لمراقبة المخدرات، ريني بنكس، في الشروق:

«على السلطات الجزائرية أن تشدد إجراءات استيراد هذه المواد»

نوراة باشوش

وتخزينها واستعمالها من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي الجديد الذي شدد الخناق على مستوردي ومستعملي السلأف الكيميائية خاصة أمام انعدام الحواجز بين الدول والقارات.

وفي سياق ذاته شدد «ريني بنكس» خبير مكتب الأمم المتحدة وممثل المكتب الدولي لمراقبة المخدرات في تصريح خاص به «الشروق» أن «المخدرات الاصطناعية والمتفجرات كانت قبل عشر سنوات مجرد صناعة منزلية، أما الآن فقد أصبحت صناعة

كبيرة تتحكم فيها عصابات الجريمة المنظمة التي لها ضلع في جميع مراحل هذه التجارة غير المشروعة، من تهريب السلأف الكيميائية إلى صناعة المخدرات والمتفجرات والانجار بها، مضيفاً أن «هذا الأمر أخذ يحدث تغيرات سريعة في أسواق الجريمة المنظمة من خلال حجم المختبرات السرية ودرجة انتشارها السريع».

ويضيف ممثل المكتب الدولي لمراقبة المخدرات أن الجزائر مصنفة في قائمة الدول التي أصبحت مركزاً لعبور المخدرات إلى الدول الأخرى خاصة الأوروبية ولهذا يجب على السلطات الجزائرية أن تشدد من إجراءات الاستيراد لهذه المواد والاستفادة من آليات التعاون الدولي والعمل على استخدام الضوابط الدولية بهدف منع تسريب السلأف إلى الجماعات الإجرامية وهو سبب تواجدنا هنا في الجزائر.



توجه المواد الأخرى إلى المعاقل الإرهابية لصناعة القنابل والمتفجرات، بإضافة بعض المواد التي تتفاعل مع بعضها لإنتاجها والتي تستعملها الجماعات الإرهابية في تنفيذ عملياتها الإجرامية خاصة أمام تضيق الخناق على دخول مادة «تي أن تي».

وفي نفس السياق صرحت مصادر من الجمارك أنه لا يمكن منع استيراد هذه السلأف الكيماوية لأنها تستعمل في الكثير من المجالات كصناعة الأدوية، الصناعات الغذائية، النسيجية، البلاستيكية والبتروكيماوية إلى جانب مستحضرات التجميل في مخابرات قانونية ومصانع شرعية تخضع لضوابط يحددها القانون، لكن في نفس الوقت فقد تم تسجيل حالات كثيرة تم من خلالها تسريب هذه السلأف لجماعات إجرامية تستعملها في إنتاج المتفجرات، وعلى هذا الأساس اتخذت تدابير صارمة لمراقبتها ونقلها

أما بالنسبة لعدد السلأف الكيميائية، التي تستوردها هذه الشركات كشف «مجاجي» أنها تتراوح ما بين 8 إلى 10 مواد، حيث تستورد الشركة التي يشرف على تسييرها 10 مواد كل واحدة منها تحتوي على 800 لتر أي مايقارب 8000 لتر سنويا.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى «الشروق» فإن كميات كبيرة من هذه المواد تسرب وتهرب إلى الجماعات الإجرامية بهدف استعمالها في صناعة المخدرات التخليقية مثل الهيروين، الكوكايين، والأمفيتامين مادة «ال.س.د» الخطيرة على خطى بعض الدول مثل كولومبيا، البيرو، وباكستان وفرنسا التي تتواجد فيها المخابر السرية الضالعة في الإنتاج غير المشروع للمخدرات التخليقية والمتفجرات والمتميزة بضمها خبراء كيميائيين وصيادلة يتمتعون بالكفاءة العملية والخبرة الفنية المتميزة، فيما

كشفت مصادر جمركية له الشروق، أن أكثر من 32 ألف لتر من السلأف الكيميائية تدخل الجزائر سنويا يتقاسمها 40 مستوردا والمستعملون لها، حيث يدخل البعض منها في صناعة المخدرات التخليقية مثل الكوكايين والهيرويين إلى جانب صناعات المتفجرات والقنابل التي يتم إنتاجها في مخابر سرية توجه إلى المعاقل الإرهابية لاستعمالها في العمليات الإجرامية.

وفي هذا السياق صرح مسير شركة استيراد المواد الكيماوية «بيوشيم» السيد «مجاجي» له الشروق أن الإجراءات الجديدة التي تضمنها قانون المالية التكميلي شددت الخناق على المستوردين من خلال الخضوع لموافقة العديد من الهيئات للحصول على رخصة الاستيراد على رأسها وزارة الدفاع الوطني، الطاقة والمناجم، الصحة، النقل، الفلاحة، الصناعة والجمارك إلى جانب خضوع الشركة المستوردة لتحقيقات أمنية معمقة من طرف مصالح الأمن والدرك الوطنيين.

ويضيف ذات المتحدث أنه في حالة حصولك على الموافقة من كل هذه الجهات فإن الخطوة التالية هي حيازة المستورد لهذه المواد لسجل خاص يقيد من خلاله جميع المعلومات الخاصة بالزيائن والمخابر الصيدلانية التي تشتري من الشركة المستوردة هذه السلأف.